

ماي تفعل أخيرا المادة 50

الولايات المتحدة الأمريكية

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يهز أوروبا فيما يبقى مجلس الاحتياط الفدرالي متفانلا

وقد قُتِمت بريطانيا الآن أوراق الطلاق الرسمية إلى الاتحاد الأوروبي، من الأرجح أن تغير الأسواق نظرتها الراضية عن أوضاع بريطانيا الحالية وأوضاعها الاقتصادية مستقبلا. وبالفعل فقد استمرت البيانات الاقتصادية في الربع الأول من 2017 بتجاهل تأثيرات التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع استمرار تراجع طلبات البطالة بأكثر من المتوقع، وتبقى أسعار العقار مدعومة حتى الآن في بريطانيا.

وقد تم الآن تفعيل المادة 50 رسميا، فإن تأثيرات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستبدأ على الأرجح في الظهور في الربع الثاني من السنة. وقد كانت ردة فعل المؤشرات الاقتصادية الطليعية سريعة باظهارها ما يدل على الضعف مع تراجع معدل الإيرادات الأسبوعية للمرة الأولى في أكثر من عامين. وفي محاولته لتهدئة الأسواق، أقرّ بنك إنكلترا في آخر اجتماع للجنة السياسة النقدية باحتمال أن يشكل ارتفاع التضخم خطرا، ولكنه أبقى على سياسته النقدية على حالها.

ولكن الجنيه كان أول ما تعرض للضغط هذا الأسبوع. وبالفعل، فمع وقوف بريطانيا وحدها، ومع البدء بمفاوضات طويلة ومملة، من الأرجح أن تطلب الأسواق رفع علاوة الخطر على الاستثمار في بريطانيا.

وعلى الصعيد العالمي، استعاد الدولار بعض خسائره هذا الأسبوع بعد أن بلغ أدنى مستوى له في أربعة أشهر عقب فشل قانون الرعاية الصحية الذي اقترحه ترامب. وبالفعل، فقد أثارت هزيمة الأسبوع الماضي أسئلة حول قدرة الإدارة الجديدة على تحقيق الوعود الانتخابية بخفض الضرائب وزيادة خطط الإنفاق المالي. وعكس الدولار مساره بالرغم من هذه المخاوف بسبب البيانات القوية والتعليقات المتفائلة لمسؤولي المجلس الفدرالي.

وذكر نائب رئيس المجلس الفدرالي، ستانلي فيشر، أن رفعين إضافيين لأسعار الفائدة هذه السنة يبدو "الأمر الصائب تقريبا". وأضاف رئيس مجلس احتياط شيكاغو، تشارلز إيفانز، أنه يبدو أن "التضخم يسير جيدا في طريقه" لبلوغ المعدل الذي يستهدفه المجلس الفدرالي، الأمر الذي يدعم المزيد من رفع أسعار الفائدة هذه السنة. وأضاف أيضا رئيس مجلس احتياط دالاس، روبرت كابلان، أنه سيدعم على الأرجح المزيد من رفع أسعار الفائدة طالما استمر الاقتصاد بتحقيق المكاسب في سوق العمل واستمرار العودة نحو معدل تضخم يبلغ 2%. وأخيرا، قال رئيس مجلس احتياط نيويورك، ويليام دادلي، إن مستقبل التحفيز المالي قد يرفع النمو الأمريكي ومخاطر التضخم. وبعد الإقرار بعدم اليقين الكبير حيال توقيت السياسة المالية ومساهمتها المحتملة في النشاط الاقتصادي، قال إنه من الأرجح أن يتحول مع الوقت إلى وضع أكثر تحفيزا.

وعلى صعيد العملات، سجل الدولار أقوى أداء له في سبعة أسابيع بارتفاعه بنسبة 1% تقريبا، مستفيدا من تراجع اليورو ومن البيانات الاقتصادية الأمريكية القوية، إلى جانب التعليقات الصقورية، في تباين مع تراجع التضخم في منطقة اليورو. وبدأ الدولار الأسبوع عند 99.47 وأنهاه عند 100.58.

وبدأ الجنيه الإسترليني الأسبوع قويا بعد صدور بيانات التضخم التي جاءت أفضل من المتوقع الأسبوع الماضي. ومع كل التغطية الصحفية السلبية المرتبطة بتفعيل المادة 50 لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بدأ الجنيه بالتراجع بعد أن تخلت عنه الأسواق بعد يوم الأربعاء. وبدأ الجنيه الأسبوع عند 1.2483، وبلغ أدنى مستوى له عند 1.2483، لينتهي الأسبوع عند 1.2558.

وانضم اليورو إلى الجنيه كأضعف حلقة في الأسبوع الماضي، بخسارته حوالي 2% من قيمته. وبدأ بيع اليورو بداية إثر تقارير قالت إن الأسواق قد بلغت في تفسيرها للرسالة الصقورية للبنك المركزي الأوروبي في مارس، ثم تفاقم ذلك بعد بيانات التضخم الضعيفة. وكانت الأسواق قد افترضت أن البنك المركزي الأوروبي يتجه نحو إنهاء التحفيز، ولكن الصحف نقلت عن مصدر لم تسمه قائلًا إن واضعي السياسة أرادوا فقط أن يبلغوا بتراجع المخاطر. وبعد أن بدأ اليورو الأسبوع قريبا من أعلى مستوى له عند 1.0796، تراجع في نهاية الأسبوع ليغلق عند 1.0655.

وعلى صعيد السلع، كانت أسعار النفط متضاربة هذا الأسبوع على خلفية احتمال خفض الإنتاج. ومع أرجحية انخفاض إنتاج أوبك للشهر الثالث على التوالي في مارس، فإن وقف الإنتاج في ليبيا ونيجيريا ساعد أيضا على بقاء الأسعار مرتفعة. وبلغ سعر خام برنت ومتوسط غرب تكساس 52.18 و 50.59 على التوالي.

البيانات الأمريكية القوية تستمر بتوجيه مجلس الاحتياط الفدرالي

أفاد تقرير أن مؤشر ثقة المستهلك ارتفع مجددا في مارس من 116.1 في فبراير إلى 125.6، وأن "تقييم المستهلكين لأوضاع الأعمال الحالية وأوضاع سوق العمل تحسن بشكل كبير. وأعرب المستهلكون أيضا عن ازدياد تفاؤلهم بشكل كبير جدا في المدى القصير حيال الأعمال والوظائف ومستقبل الدخل الشخصي. وبذلك، يشعر المستهلكون أن الظروف الاقتصادية الحالية قد تحسنت في الفترة الأخيرة، وأن تجدد تفاؤلهم يشير إلى احتمال بعض الارتفاع في آفاق النمو الاقتصادي في الأشهر القادمة".

وعلى صعيد مختلف، انتعشت مبيعات المساكن قيد البيع في فبراير إلى أعلى مستوى لها في سنة تقريبا وثاني أعلى مستوى لها في ما يربو على عشر سنوات. فقد شهدت جميع المناطق الرئيسة ارتفاعا ملحوظا في العقود الشهر الماضي. وقفز مؤشر مبيعات المساكن قيد البيع بنسبة 5.5%، من 106.4 في يناير إلى 112.3 في فبراير. وكان مؤشر الشهر الماضي أعلى بنسبة 2.6% عن سنة مضت وهو الأعلى منذ أبريل الماضي.

وأخيراً، أفاد التقييم الأخير الصادر عن مكتب التحليلات الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمعدل سنوي بلغ 2.1% في الربع الأخير من 2016. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من 2016 بنسبة 3.5% وتباطأ الاقتصاد بأقل من التقييم السابق البالغ 1.9%. ويعكس الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأخير المساهمات الإيجابية لإنفاق المستهلك، واستثمار المخزون الخاص، والاستثمار السكني الثابت، والاستثمار غير السكني الثابت، وإنفاق الولاية والحكومة المحلية الذي قللت منه بشكل جزئي المساهمات السلبية من الصادرات ومن إنفاق الحكومة الفدرالية.

أوروبا والمملكة المتحدة

ليس بعد...

قال رئيس الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي، بيتر درايف، يوم الخميس إنه بالرغم من أن اقتصاد منطقة اليورو يكتسب زخماً، فإن البنك ليس مقتنعاً بعد بأن الارتفاع الأخير للتضخم سيكون صلباً. وقال درايف إن "تثبيت الانتعاش لم يترجم بعد إلى ارتفاع صلب للتضخم. لقد ارتفع التضخم الكلي، ولكن ذلك يعكس في الغالب ارتفاع تضخم أسعار الطاقة والغذاء". "تستمر الضغوطات التضخمية الكامنة منخفضة. لسنا واثقين بعد بما يكفي بأن التضخم سيقترّب من مستويات تتسق مع هدفنا بشكل صلب".

مؤشر ifo الألماني يشير إلى الارتفاع

قال معهد ifo الألماني إن مؤشره الخاص بمناخ الأعمال ارتفع من 111.1 في فبراير بعد المراجعة إلى 112.3. وكان وراء الارتفاع في الرقم الكلي تحسن الثقة في التصنيع، والإنشاءات والتجزئة وكذلك تجدد ارتفاع الطلب. ويبقى الارتفاع في قطاع الأعمال الألماني عند أعلى مستوى له في ست سنوات تقريباً في مارس، ما يشير إلى أن ارتفاع الحماية والمخاوف السياسية في أوروبا تشكل قلقاً أقل حتى الآن. وبحسب التقرير، فإن "عدم اليقين السياسي لا يؤثر على الاقتصاد الألماني"، والمصنعين في كافة الشرائح الرئيسية تقريباً كانوا أكثر تفاؤلاً بشكل ملحوظ حيال مستقبل أعمالهم.

وبالرغم من التفاؤل من الناحية الصناعية، تباطأ التضخم بشكل كبير في منطقة اليورو في مارس، وذلك بحسب التوقعات الرسمية لمكتب إحصاءات منطقة اليورو. ويعود سبب هذا التباطؤ بشكل جزئي إلى انخفاض أسعار النفط والغذاء. وتوقع المكتب أيضاً بشكل أولي أن يتراجع التضخم السنوي من 2.0% في فبراير إلى 1.5% في مارس 2017.

رئيسة الوزراء تيريزا ماي تفعل المادة 50

قَدّمت رئيسة الوزراء تيريزا ماي أخيراً أوراق الطلاق الرسمية من الاتحاد الأوروبي يوم الأربعاء، لتجعل بذلك خروج بريطانيا رسمياً. وأبلغت ماي رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، دونالد تاسك، في رسالة أن بريطانيا تنسحب من النادي الذي انضمت إليه في 1973. وسيتم ذلك الآن سلسلة من المفاوضات التجارية التي تتصف بعدم اليقين، وإجراءات انسحاب ستحدد الموضوع الجديد لبريطانيا في أوروبا. وستحدد نتيجة المفاوضات مستقبل اقتصاد بريطانيا البالغ 2.6 تريليون جنيه، وهو خامس أكبر اقتصاد في العالم، وكذلك ما إذا كان يمكن للندن أن تحتفظ بمكانتها كأحد المراكز المالية العالمية الأولى.

ومع وعد ماي بالبحث عن أكبر إمكانية دخول محتملة للأسواق الأوروبية بإنشائها اتفاقياتها التجارية الحرة مع دول خارج أوروبا، تعهدت بفرض قيود على الهجرة منها. وردّ القادة الأوروبيون بأن الهدف من المفاوضات ليس عقاب بريطانيا، بالرغم من أنهم لم يتمكنوا من منح بريطانيا اتفاقاً سخياً يمكن أن يشجع دولاً أخرى على اتباع نهج بريطانيا والانسحاب من الاتحاد.

وسيتوجب الحصول على موافقة 27 برلماناً على الاتفاق الذي سيعقد مع بريطانيا، ويتوقع أن تبدأ الجولة الأولى من المفاوضات ما بين مايو ويونيو. ونتيجة المادة 50 إطاراً زمنياً مدته سنتان ويمكن تمديده فقط باتفاق تجمع عليه كافة دول الاتحاد الأوروبي. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال سنتين، ولم يتفق على تمديد، تخرج بريطانيا تلقائياً من الاتحاد الأوروبي ومن كل الاتفاقات القائمة بما فيها الدخول إلى السوق الموحدة. أما الآن، فإن قانون الاتحاد الأوروبي لا يزال قائماً في بريطانيا إلى أن تخرج من الاتحاد، وستستمر بالالتزام بمعاهدات الاتحاد الأوروبي وقوانينه ولكنها لا تكون جزءاً من صنع القرار مستقبلاً.

آسيا

بالرغم من البيانات القوية، كورودا يرفض تكهنات الأسواق

ارتفع التضخم الكلي الياباني بنسبة 0.3% على أساس سنوي في فبراير بعد أن ارتفع بنسبة 0.4% في يناير، فيما ارتفع بنسبة 0.2% إذا استثنينا الغذاء، وذلك بالتماشى مع التوقعات، وأعلى من الارتفاع السابق البالغ 0.1%. وباستثناء الغذاء والطاقة، ارتفع التضخم بنسبة 0.1%، أي تراجع عن النسبة السابقة البالغة 0.2% وبالتماشى مع التوقعات.

وكانت البيانات الأخرى جيدة مع تراجع معدل البطالة من 3.0% في يناير إلى 2.8% في فبراير. وكان توقع الإجماع هو بقاء النسبة على حالها. وارتفع أيضاً إجمالي إنفاق العائلات بنسبة 2.5% شهرياً مقابل +0.4% لتوقع الإجماع، وتراجع بنسبة 3.8% سنوياً مقابل -1.7% لتوقع الإجماع. وأخيراً وليس آخراً، ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 2.0% شهرياً في فبراير مقابل توقعات بارتفاع 1.2% فقط، وهذه أسرع وتيرة نمو في ثمانية أشهر.

وتستمر آخر البيانات الاقتصادية اليابانية بإظهار توسع في الربع الأول من 2017، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى الصادرات القوية وارتفاع المصروفات الرأسمالية. ومع ذلك، أظهرت البيانات التجارية اليابانية الأخيرة انتعاشاً في فبراير مع ارتفاع الصادرات اليابانية للشهر الثالث على التوالي، بنسبة 11.3%. ومن ناحية السياسة النقدية، أبقى اجتماع بنك اليابان الأخير أسعار الفائدة في المدى القصير على حالها عند 0.1% وتعهد باستمرار شراء السندات الحكومية اليابانية بوتيرة سنوية تبلغ حوالي 80 تريليون ينًا. ومع استمرار التضخم العالمي بالارتفاع في بداية 2017، سرعان ما انطلقت التهنكات بأن بنك اليابان قد يرفع المستوى

المستهدف لعوائد السندات الحكومية اليابانية ذات مدة عشر سنوات. وحاول محافظ البنك كورودا أن يطيح بهذه التكهانات بعد اجتماع بنك اليابان، قائلًا إن اللجنة لن ترفع عائدها المستهدف فقط لأن البنك المركزي في دولة أخرى قد رفع الأسعار.

مؤشر مديري الشراء الصيني يظهر إشارات إلى التراجع

تراجع مؤشر مديري الشراء الصيني الخاص للتصنيع من 51.7 في فبراير إلى 51.2 في مارس، أي دون التوقعات البالغة 51.6. وبعد أن ارتفع لتسعة أشهر على التوالي في مارس، فإن تباطؤ الوتيرة قد يكون بدأ في إظهار تباطؤ في طلبات التصدير الجديدة، وفي نفس الوقت يثير تساؤلات حول ما إذا كان الارتفاع الأخير في الطلب العالمي يفقد زخمه. وتراجعت كل من معدلات نمو الإنتاج، ومجموع الطلبات الجديدة، وأسعار الإدخال والإنتاج في مارس عن الشهر السابق. وما يثير القلق أكثر من ذلك هو تراجع نمو طلبات التصدير بشكل حاد من 53.8 في فبراير إلى 51.9 في مارس، وهو أدنى مستوى في ثلاثة أشهر.

الكويت

الدينار الكويتي عند مستوى بلغ 0.30500

بدأ التداول بالدينار الكويتي مقابل الدولار صباح الأحد عند مستوى 0.30500.

أسعار العملات 02 - أبريل - 2017

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0796	1.0649	1.0904	1.0655	1.0490	1.0770	1.0702
GBP	1.2483	1.2375	1.2615	1.2558	1.2375	1.2775	1.2587
JPY	111.22	110.09	112.19	111.40	110.10	113.50	111.01
CHF	0.9895	0.9812	1.0029	1.0033	0.9945	1.0220	0.9978